المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب خطوة مهمة للأمام..ولكن!

عبد الخالق الفلاح

تستعد بغداد لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب في الشهر القادم، بعد ان اصبح العراق اوسع ساحة لتفريخ الارهاب، وتحولت مدنه وشوارعه الى مسرح للعمليات الارهابية التي تحاولُ ان تخفي كل معالم الحياة في هذا البلد، وطبعاً نحن نضع يدنا بيد الدولة في سبيل انجاح هذا المؤتمر، لأنّه حاجة أمنية اقليمية ودولية على ان يكون اهم مطلب وتوصية يخرج بها، هو معاقبة الدول والجهات التي تمول او تحرّض على الافكار التكفيرية والارهابية،وهو مطلب عراقي وطني وشعبي، خاصة توجه الحكومة العراقية لمقاضاة تلك الدول ،ومن بينها السعودية وقطر.

أكّدت تقارير مالية خاصة بالمخابرات الروسية، بأن السعودية هي الممول الرئيسي للجماعات المتطرفة التي تستبيح دماء العراقيين يومياً، سيّما وإنها تغطي ٧٠ بالمائة من الأموال التي تخصص لتمويل الأعمال الإرهابية في العالم ،فيجب العمل لفضح تلك المنظومات التي تدعم وتمول هذا العصابات من خلال المؤتمر.

وقد لعبت هذه الدول دوراً خبيثاً وكبيراً في جلب الارهابيين من خلال تسهيل دخولهم لارضنا، وتبرير اعمالهم الاجرامية، بكونها تقف ضد الاحتلال، واستغلت ذلك لتشجيع القتل الطائفي، والغاية منه شق وحدة الصف الوطني وتضعيف اركان الأمة.

ان تمويل الارهاب في العراق يكمن في العناصر السياسية المتواجدة على الساحة، ومن بعض الجهات في الداخل ايضاً، وحتى اعضاء في مجلس النواب، متهمين، بدعمهم، وعناصر في قمة المسؤولية، مازالت تحن لنظام الدكتاتور، ويسعون لدعم الارهاب والعصابات الخارجة عن القانون، لزعزعة الوضع الأمني لاهداف استراتيجية ، لإعادتنا لعصر الاستبداد والتسلط ، ولابتعادهم عن قواعد الأخلاق الوطنية الصالحة، والدينية الشريفة، بتوفير الملاذات الآمنة مثل السكن والغذاء والدواء، وما يحتاج اليه هؤلاء الاقزام من متطلبات الحياة بما يكفيهم، ويمكنهم اداء مهامهم الاجرامية، دون وازع طاهر، وقيم اجتماعية نبيلة، وللانحراف الاخلاقي الذي اصاب ضمائرهم وقلوبهم ولوث عقولهم.

ان التحالف الوهابي التكفيري – البعثي اليوم، هو امتداد لما عمل به نظام صدام حسين، لتوفير الارضية اللازمة لزرع الارهاب في تسهيل مهمة المرتزقة من كافة بقاع الارض، وجلبهم واعطائِهم الامتيازات والاموال، وفتح اماكن العبادة، وأسس قاعدة قوية لهم، لتعزيز عملهم تحت حماية القانون.

لاشك ان القوات الامريكية التي دخلت العراق في سنة ٢٠٠٣، كانت السبب الاكبر لتفاقم ظاهرة الارهاب والطامة الكبرى ،سياساتها الخاطئة التي جعلت من وطننا ساحة مكشوفة للقتل العشوائي اليومي، لأن الدعم العسكري عاجزٌ عن وضع حد للارهاب، بسبب قوة الدعم المادي والمعنوي الذي يتم تقديمه لهم، والضعف الاستخباراتي، وعدم الايفاء بالاتفاق الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، مع ان الأخيرة تقف الى جانب الارهابيين في سورية، وتعدُ برنامجاً كاملاً لتدريبهم في الاردن وتركيا، وتقديم العون بما تسميه ((مساعدات غير مميتة))، والتسليح بأموال سعودية وخليجية،كما اوضحتهُ صحيفة نيويورك تايمز عن البيت الابيض، وعن وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية،وقد حذّرت روسيا ،أخيراً، المملكة العربية السعودية من مغبة تزويد المعارضة السورية بمنظومة صواريخ ضد الطائرات وبشكلٍ رسمي .

ان إقامة مؤتمر ضد الارهاب في بلدنا، وصياغة أفكار إستخباراتية، تكون نواة لأفكار سياسية استراتيجية خاصة، وبمشاركة واسعة، دليل على ان العالم يريد ان يقول : أننا معه مؤيدون للعراق، وأننا معه في حربه على الارهاب، لأنّه في الواقع يقاتل بالنيابة عن بلدان المنطقة،ويؤكد على تأييده للعراق في حربهِ النبيلة ضد عوامل الشر التي تريد ان تبيد شعبنا، تحت حجج واهية ، منها خلق النزعة الطائفية البعيدة عن الاخلاق والقيم الدينية والأنسانية في بلدنا.

لقد اختلف خبراء القانون الدولي، لتعريف واضح لمصطلح الارهاب، والذي أخذ يتداول به حديثاً، وبرز الى الساحة الدولية، اذ لم يتم تحديد مفهوم صريح ومعتمد من قبل الامم المتحدة، لتفسير هذه الظاهرة الخطيرة التي اخذت تضرب بلداناً مختلفة وتفتك بشعوبها.امتاز الارهاب بقسوته واستخدام العنف المفرط والمشين، متمثلاً في عمليات القتل وقطع الرؤوس والاغتصاب والترحيل والتهجير القسري، وبطرق ينُدى لها الجبين، وتحت مسميات متعددة ،تنشر على مواقع الانترنيت الاجتماعية، تؤكد مدى ضحالة عقولهم وافكارهم، وفقدانهم ادراكهم الأنساني، ونزعتهم الحيوانية.أهم المحاور المطلوب من المؤتمر، دراستها، هي كيفية القضاء على منابعها وتجفيفها، والخروج بحلول أمنية صحيحة، وطرح افكار متطورة، والوقوف على الاجراءات والتجارب الحقيقية التي تساعد لاستتباب الأمن، وإيجاد الاستقرار في تلك الدول، والاهتمام في متابعة التوصيات التي يخرج بها المؤتمر بما يتلائم والوضع في العراق، والمحافظة على الأمن العالمي، والسعي من أجل تحقيقها وتطبيقها على الأرض الواقع .كذلك ضرورة توجيه الدعوة لمشاركة الدول المتطورة أمنياً، والعمل لأتباع تجاربها في تحقيق الأمن والاستقرار، والاستفادة من استخدام التكنولوجيا العلمية في محاربة الارهاب، ومساعدة العراق في تطوير الجانب الاستخباراتي، وتقديم الدعم اللوجستي، وكذلك إيجاد الحلول المحلية في ردع الارهاب، وخلق منافذ للتعاون مع الدول المشاركة في المؤتمر بشكلٍ مستمر، ومد جسور للعملِ الموحد، ولاشك ان المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب خطوة مهمة للأمام، اذا ما حَسُن إدارة ملفها بشكل متقن عالي، وشعور بالمسؤولية الوطنية.

احفظوا للحوزة ماء وجهها

لا احد ينكر ان سر قوة المذهب الشيعي، وسر بقائه بعد تعرضه لشتى انواع التهميش والقتل والتعذيب من مختلف الحكام والولاة,يكمن ،كما يعتقد اغلب المحللون في المؤسسة الدينية التي حافظت عليه طوال قرون ولقنته فكرة او فلسفة التقية التي حفظت الكثير من ابناء التشيع، رغم ما فعله الحجاج والأمويين والعباسيين من تنكيل عظيم بالشيعة.

كل هذه المآسي، والحوزة تقود المذهب بصمت وبهدوء، وبمبدأ التقية والخمس الذي يساهم في تقوية المذهب من الناحية المادية، والمساهمة في توزيعه على فقراء الشيعة، أمّا ما يحصل اليوم من مشاركة العمامة التي ترمز للحوزة الشيعية ، فأنها ومن خلال انغماسها في الدنيا، وقلة تجربتها ووعيها السياسي ،وعدم توفر الارضية المناسبة، لإقامة الحق والعدالة، كل ذلك ادى الى اظهار دور سلبي كبير للعمامة الشيعية، سواءاً في البرلمان او ظهيراً له .

بدأت الحوزة تفقد الكثير من مصداقيتها، لعدم وجود رؤية وبرنامج واضح، وعدم وجود موقف موحد وجريء من السياسة، والعجيب في الأمر، ان الكثير من المعممين، يعلل مشاركته في السياسة، بأنّه للحفاظ على الاسلام، او نسخ التجربة الإيرانية، وهو لا يدرك الفرق الكبير بين إيران والعراق، لأنّ إيران تمتثل لولاية الفقيه التي تمتلك جناحاً عسكرياً تنفيذياً، تستطيع من خلاله ان تطبق اي شيء تريده. خسرت الحوزة كثيراً من جمهورها، وستخسر ما تبقى لها من جمهور بسبب السياسة الخاطئة التي تنتهجها العمامة ,رغم محاولات الجهات الدينية في الفترة الاخيرة، النأي بنفسها عن السياسة ودهاليزها، وتبني الخطاب الوطني غير الواضح المعالم ,إلّا انه لا يمكن اغفال او مسح الصورة السيئة في ذهن الفرد العراقي ، وهو يشاهد تكالب العمامة على الدنيا، بعد ان كانت رمزاً للطهر والعدالة والروحانية , الحوزة اليوم بأمس الحاجة الى إعادة صياغة مبانيها، واعداد خطة واضحة ورؤية ستراتيجية تنقلها من حالة السبات الى حالة قراءة الواقع، والعودة الى المقدمة في اذهان جمهورها، وممارسة دورها الريادي في الحفاظ على مصالح الناس وعدم مداهنة الحاكم .

ان اكثر ما يعيق تقدم الحوزة نحو قيادة المجتمع، قيادة صادقة وواضحة، هو الصراع الداخلي بين اطرافها على الزعامة، ما يجعلها تنهش بنفسها من حيث تشعر او لا تشعر، وهي لم تؤمن بعد بصحة الرأي الناقد لها !! كونها ترى نفسها فوق النصح والنصيحة، وفوق الرؤية والرأي ، لأنها ترى انها هي التي يجب ان تُشير وهي التي تقدم النصيحة ,وهذا الاعتزاز بالنفس اورثها شيئاً فشيئاً، تجاهل الدعوات الصادقة التي تؤمن بالحوزة ودورها في قيادة المجتمع، نحو الهداية والصلاح، و ترى الدور الكبير والأهمية العظمى للحوزة في اذهان الشيعة في العراق .نحن لا ننكر ان هناك دعوات غير صادقة ومُغرضة تحاول النيل من هذا الصرح العظيم، بحجة الحرية والديمقراطية، محاولين خلط المفاهيم، ومستغلين بساطة الكثير من ابناء المجتمع الذين لم يحظوا بفرصة كافية للتعلم والمعرفة، تجعلهم يمتلكون قوة معرفية، تمكنهم من التمييز بين المفاهيم وتوظيفها، وفق الزمان والمكان المناسب لها، وحسب الظروف التي تلائمها,أننا ننتظر من الحوزة ان توقظ نفسها بنفسها ان لم تسمح لغيرها ان يوقظها، ونخشى ان يطول سباتها لتستيقظ ذات يوم فلا تجدُ لها مكاناً معتداً به في المنظومة الفكرية الشيعية، فتتلاشى هي.. ليتلاشى بعدها المذهب !

مهدي حسين الفريجي
Mhd.maisan@yahoo.com

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتابها

(إيران وبرنامجها النووي)

جهاد الخازن

الرئيس باراك أوباما صرّح بأن إمكانات نجاح المفاوضات النووية بين إيران والدول الست لا تتجاوز ٥٠ في المئة، ومرشد الجمهورية الاسلامية، آية الله علي خامنئي ، قال الأسبوع الماضي: إنه غير متفائل بنجاح المفاوضات، وهناك عناصر سياسية مؤثرة في البلدين تعمل لإحباط الاتفاق، ما يجعلني أميل الى تغليب الفشل في النهاية على النجاح، ثم أرجو أن أكون مخطئاً.الاتفاق الأولي في ٢٠١٣/١١/٢٤ في جنيف أعطى الطرفين فرصة ستة أشهر للوصول الى اتفاق نهائي، وقد عقد الطرفان الأسبوع الماضي، اجتماعات استمرت ثلاثة أيام، تحدث بعدها وزير خارجية ايران، محمد جواد ظريف، ومسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي، كاترين اشتون، وكلاهما أبدى تفاؤلاً بما أنجز، واعتُبر بداية طيبة.

الطَرفان اتفقا على جولة أخرى من المفاوضات بين ١٧ و٢٠ آذار (مارس) في فيينا، كما اتفقا على أن يحضرها مع الوزراء المساعدون السياسيون، وقرأت أن اتصالات ثنائية ستجري بين اجتماع وأخر لتقريب وجهات النظر.

هذا جميل، ففشل المفاوضات قد تتبعهُ، مواجهة عسكرية تفيض عن حدود إيران، لتلف بلهيبها المنطقة، ولا أحد يريد ذلك، وفي حين أن باراك اوباما ليس داعية حروب، فإن في اسرائيل حكومة إرهابية يقودها الارهابي، بنيامين نتنياهو، وهي قد تبدأ مواجهة عسكرية تجر إليها الولايات المتحدة، خصوصاً أن اسرائيل تملك تأييد عدد كافٍ من أعضاء مجلسي الكونغرس من الحزبين الديموقراطي والجمهوري للضغط على الإدارة بغية السير في مواجهة عسكرية.

كان رأينا مع الانفراج في العلاقات الايرانية-الغربية ،بعد انتخاب حسن روحاني رئيساً لإيران، مجموعة مختلطة من نواب الحزبين في الكونغرس، تحاول إصدار قرار جديد، بزيادة العقوبات على إيران، أي قرار لوأد المفاوضات في مهدها.

لا سر إطلاقاً في الطرف الذي يحرّك أعضاء الكونغرس الذين اشتراهم لوبي اسرائيل ووضعهم في جيبه، فقد أعلن نتنياهو منذ البداية أنه يريد أن ينصّ أي اتفاق مع ايران على «صفر تخصيب» و «صفر أجهزة الطرد المركزي». أي أن دولة مسخاً محتلة معتدية تملك ترسانة نووية تهدد بها القريب والبعيد، تريد منع دولة أخرى من التفكير في امتلاك قدرة نووية.

إيران تقول إنها تريد الطاقة النووية للأغراض السلمية، والاتفاق الأولي معها، أوقف قدرتها على التخصيب بما يتجاوز ٢٠ في المئة، وفرض رقابة على ما تملك من اليورانيوم المخصب، وفي حين أن الإيرانيين يذكّرون الجميع بأن الإمام الخميني أفتى ضد إنتاج سلاح نووي، فإن هناك مَنْ يشكك في دقة الحديث عن تلك الفتوى، كما أن هناك مَنْ يصرّ على أن ايران تريد سلاحاً نووياً أسوة بباكستان وإسرائيل.

لا أجزم برأي، ولكن أصرّ مرة أخرى على أن تسعى مصر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة علناً لامتلاك سلاح نووي، فعندها حجة كافية ببرنامج إيران وبالمخزون النووي الإسرائيلي.

هناك كتاب جديد عن البرنامج الإيراني وكذب اسرائيل عنوانه «أزمة مُختَرَعَة» أو مُختَلَقَة من تأليف غاريث بورتر، ربما عرضتهُ على القراء في مقال قادم، ما أجزم به اليوم هو أن إيران لا تستطيع بما تملك، إنتاج سلاح نووي، فالقنبلة الذرية تحتاجّ الى يورانيوم مخصب حتى ٩٠ في المئة أو أكثر. غير أن الدجّال نتنياهو في مجلس الأمن قبل سنتين، قدّم رسماً، زعم أن قدرة ايران الحالية ٧٠ في المئة، وأن الوصول الى ٩٠ في المئة سهل بعد ذلك، بما أن نتنياهو قال هذا الكلام فهو كذِبٌ وقحٌ كقائله.

عن الحياة اللندنية
٢٥ شباط ٢٠١٤

الفنية والرياضة بحاجة الى اهتمام

صباح الرسام

درسي الفنية والرياضة، لهما أهميتهما، كباقي المواد الدراسية التي تدرّس في المدارس، ولولا أهميتهما لما وضعتا ضمن المناهج الدراسية ، ولو لم تكن ضمن المناهج الدراسية، لأتهمنا الذين وضعوا المناهج بالجهل .ان الذين وضعوا الدرسين ضمن الدروس، لهم نظرة ثاقبة، والغاية منها اكتشاف المواهب وصقلها ، كما أنها ستكون هواية للكثير، خصوصاً الأطفال الذين يستقبلون معلومة فنية او رياضية في بداية دراستهم، فأنها ستترسخ في ذهنهم ، بدليل الحكمة التي تقول التعلم في الصغر كالنقش على الحجر، او خذوهم صغاراً . الفنّية والرياضة محببتان عند الطلبة باعتبار اختلافهما عن باقي الدروس، ولكن للأسف نرى إهمال الدرسين في المدارس، منذ زمن طويل الى يومنا هذا، ودائماً يتحول درس الرياضة الى درس أخر كالرياضيات او انكليزي او أي مادة اخرى، بحجة عدم أهمية الدرس، او يعتبر الدرس شاغراً، مثل فرصة الاستراحة، فيترك الطلاب في درس الرياضة بلا او تثقيف او تمرين رياضي ، وكذا الفنّية فهي بدون تعليم الطلاب على كيفية الرسم او النحت او صناعة اشكال فنية او اي مجال فني ، ان اهمال الدرسين استهانة بالطلاب وسلب لحقوقهم التعليمية، خصوصاً المواهب الطلابية، وهذا يعني اهمال للطلبة، لأنهم سيفتقرون للاثنين، وممكن ان تكون الفنّية أو الرياضة سبب نجاح بعض الطلاب في الحياة مستقبلاً .أن الاهتمام بتوفير معلمين أو مدرسين مختصين بالفنّية أو الرياضة، مع التطوير، خصوصاً الفنّية التي تشمل انواع الفنون، وليس الرسم فقط ، تحتاج إضافة بعض المناهج كتعليم فن الحياكة والتمثيل وصنع الأشياء ، وهذه الاضافة ستطور الطلاب، وتُحسّن مهارتهم لنحصل على إبداعات مستقبلية تجعلنا نفتخر بها، او تصبح مصدراً للعيش عند البعض ، وكذا الرياضة التي لا تقل شأناً عن الفنّية، فهي تحتاج الى تطوير بإضافة بعض الألعاب التي يمكن للطالب كشف موهبته من خلالها، وتصبح الهواية المفضلة لديه، وممكن مع مرور الزمن ان يصبح بطلاً نفتخر به .نتمنى ان يؤخذ رأينا بعين الاعتبار، لتصبح المدرسة شاملة تجمع بين العلم والتربية والفن وكشف المواهب ، ونرجو التركيز على توفير ذوي الاختصاص الذين لهم القدرة على تعليم درس الفنية، وكذا الذين يعلّمون درس الرياضة .

الترجمة والرّقابة

د. عزالدين عناية

غالباً ما كانت الترجمة المنجَزة في العصور المبكرة للثقافة العربية، ترد ضمن سياسة موجَّهة، هادفة في مجملها إلى بلوغ مقصد ذي نفع عام، تلخّص في تلك العهود في ملاحقة احتياجات الدولة الناشئة في مجالات الطب والفلك والفلسفة والمنطق والرياضيات، مع تفادي الكتبَ المثيرة للارتجاج الوجودي، ومن هذا الباب تم إسقاط الإلياذة والأوديسة، وما شابهها من المؤلفات مثل أعمال كسينوفان وهيراقليطس، لما فيها من الانتقاد للقداسي.

أورد غ. ستروهماير في دائرة المعارف الإسلامية، في معرض حديثه عن «حنين بن إسحاق»، أنّه كان يلجأ في ترجماته إلى إسقاط الحديث عن المعتقدات الوثنية والآلهة، وهو تقليد لم يبتكره الرجل، وإنما دأب عليه معاصروه، وكأن الترجمة بقدر ما تبغي تمتين عود الثقافة المحلية، بما تمتصهُ من رحيقِ الحضارات، ترسم بالمثل حدوداً لا تتخطاها. وفي عصرنا الراهن عادة ما يشترك الكتاب المبدَع في اللسان العربي، والكتاب المترجَم في التحديات نفسها، وإن كان الكتاب المترجَم أوفر حظاً في الرواج، لما يتطرق إليه من مجالات غير معهودة، وهو ما يثير الشهية لدى القارئ، فلو كان المترجَم مضاهياً لما تُنتجه الذات، لقلّ الشغف وفتر الكلف. لذلك يبقى أخطر ما يواجه الكتاب المترجَم، تراجع نَهم الاطلاع على إنتاجات الحضارات الأخرى، وهو في الحقيقة نذيرٌ باعتلال عميق داخل الثقافة.فضلاً عن ذلك، ما يواجه الكتاب المترجَم أيضاً، افتقاد استراتيجية ثقافية شاملة، يتموضع داخلها النص الجديد، حين تقتصر الترجمة على التعريب اللغوي، ولا تتطور إلى مثاقفة ومحاورة، وإعادة إنتاج للنص في الثقافة الجديدة، من خلال هضم دلالاته واستيعاب مقاصده، خصوصاً إذا ما كان من النصوص الحمّالة للمعنى والمثقلة بالدلالة.فالكتاب المترجم هو كتاب مولودٌ ثانية في لسان جديد، وعادة ما يكون المترجِمُ مبدعَه الثاني إلى حين، وبالتالي يرتهن قدرُ ذلك المولود الجديد إلى دار النشر أو المؤسسة الساهرة، أكثر من ارتباطه بالمترجم. لكن مهما تناءت العلاقة بين النص ومترجمه، ينبغي الحرص دائماً على جودة الترجمة، ذلك أنه يحق وصم المترجم بالخيانة، حين تدمَّر دلالة النص في اللغة الجديدة، ويتهاوى من عليائه في اللغة الأصلية إلى أسفل سافلين في اللغة المضيفة، وبالتالي حق أن يُنعَت المترجم بالخائن، حين يُخفق في إيصال النص في بهائه الأصلي، ولذا لزم الحرص على التخصص في الترجمة، لتفادي الإخفاق قدر الإمكان، مع التعويل على المترجم القادم من حقل الإبداع لدربته بالكتابة.وبصفة الترجمة «ملكة وصناعة ودربة»، لزم تخيّر الحذاق إلى ذلك، فقد اشترط الجاحظ في ممتهن الترجمة شروطاً على نحو «لا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية». سنتطرق في الغرض إلى بعض خبايا تلك الصنعة في إنتاج النص المترجَم.بشكلٍ عام،قليلة الثقافات التي لها من رحابة الصدر مع المغاير الحضاري، حتى تنقل إبداعه بأمانة، دون إدخال تحوير أو تهذيب في جانب الترجمات العربية، وعلى سبيل المثال، أسقطت جلّ ترجمات الكوميديا الإلهية لدانتي نصّ الكانتو ٢٨ في فصل الجحيم، أين حُشر النبي محمّد (ص) والإمام علي (ر) في البولجيا التاسعة، مشطوري الجسد والهامة، فالرقابة على أسطر أو فقرات أمرٌ شائع في الثقافات «الديمقراطية» وفي الثقافات «العالمثالثية» على حدٍ سواء. لم يسلم حتى المجتمع الغربي المعاصر من الرقابة، فعلى سبيل المثال سُحب كتاب المؤرّخ اليهودي أرييل طوَاف «أعياد فِصح دامية: يهود أوروبا والقتل الشّعائري»، الصادر سنة ٢٠٠٨ من المكتبات الإيطالية بعد توزيعه، لإقراره بعض التّهم، ذات الصّلة بالقتل الشّعائري الذي نُسب إلى جماعات يهودية، من قِبل محاكم التّفتيش، في أوروبا في العصر الوسيط.لذلك حين يخرج النص الأجنبي في لغة ثانية، يبقى المترجم وحده المحيط بخباياه، وربما المحرّر أيضاً، ذلك الوجه المتواري في الظل الذي يفترض أن يكون أوسع إحاطة بخيوط لعبة التسويق وأصناف الرقابة. فالمحرر، ذلك المستأمَن على النص، دوره حاسم في الحفاظ على كمال النص أو تلمه، فإذا كان النص مثيراً لبعض الحساسيات، تراه يبحث عن مخرج لذلك، بتلطيف العبارة أو بإبادتها في التو، وعادة ما يستدعي إخفاء عبارة طمس غيرها.وإن يكن من الطبيعي أن يخضع الاجتماع إلى أنواع من الرقابة وأشكال من الزجر، فإنه من الخطورة بمكان أن ينخفض سقف الرقابة، حتى يحصي على المبدع أنفاسه، ويصادر من القارئ رشده، فتتحول الرقابة من أداة حريصة على منع الانفلات إلى أداة تبكيت.وفي فضاء الثقافة العربية، عادة ما يشتغل جهاز الرقابة، لفائدة شرائح أو مؤسسات تحتكر السلطة، وتدعي الوصاية على عقول الناس، وقليلاً ما كان جهاز الرقابة حريصاً، فعلاً على خدمة المجتمع، وغيوراً على خُلقه أو دينه أو مساره السياسي، ومن هذا الباب تتحول الرقابة من أداة لِصون الصالح العام إلى أداة في خدمة طائفة. بشكلٍ عام، ما عاد الكتاب المترجَم في منأى من التضرّر، حيث تزعم رقابة المؤسسة الدينية، الحدّ من الانفلات «اللاديني»، والواقع أن عملية الرقابة تلك، تستند إلى فهم ضيق في معنى الحرية الدينية، وفي رسم حدود الإبداع، وبالمثل تتعلل رقابة المؤسسة السياسية، بصون الصالح العام، وهي في الحقيقة تحاول ترسيخ هيبة أطراف في السلطة،بالعمل جاهدة على منع أي محاولة للمسّ بتلك المهابة.وبالتالي إذا كنا نتطلّع إلى ترويج الكتاب المترجَم، لزم أن نعي حدود ما يسمح به واقعنا السياسي المرهَق ووعينا الديني المنهَك، مع تجنب الكتابات الصادمة للضمير الديني، وللخُلق الجمعي، وللحساسيات السياسية، ففي إدراك ذلك ما يسمح برواج الكتاب المترجَم.